

asbar

Middle East

RESEARCHS
STUDIES

التغيرات في السياسة الخارجية التركية (الأثر المتوقع على الملف السوري)

دراسة شرق أوسطية

2016-6.-30

أسبار مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية السياسية والاقتصادية تأسس عام ٢٠١٤ وهو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي التحليلي في القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي تخص الوضع السوري ومنطقة الشرق الأوسط

مقدمة:

يبدو أن تركيا أمام مرحلة جديدة في دبلوماسيتها الخارجية، حيث تتجه لإعادة بناء علاقاتها مع العديد من الدول وخاصة تلك التي باتت لا تملك معها علاقات جيدة، وقد تم حالياً تطبيع العلاقات مع روسيا وإسرائيل وتتنجج تركيا كذلك لتنشيط دبلوماسيتها مع إيران ومصر، ويظهر أن حزب العدالة والتنمية ومعه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدأ بالفعل تطبيق استراتيجية معينة لرسم دبلوماسية خارجية تتوافق مع المصالح التركية، خصوصاً في ظل الأحداث التي تشهدها الساحة التركية الداخلية من العمليات التي يشنها الجيش إلى جرائم الإرهاب التي تضرب الداخل بعنف، ولذلك قد يكون لهذا الانفتاح الدبلوماسي الخارجي لتركيا مرتبطاً بحماية أمنها القومي.

ومن ذلك المنطلق رأت القيادة التركية، أن تعميق خلافاتها مع المحيط الإقليمي قد لا يكون بالمرحلة الحالية خياراً مناسباً، لذلك اتجهت نحو تذليل العقبات أمام خلافاتها مع الدول الأخرى وعلى رأسها روسيا، التي توترت العلاقات معها؛ إثر إسقاط الدفاعات التركية لمقاتلة روسية عقب اختراقها الأجواء التركية، ما أثر على علاقات البلدين بشكل سلبي وتراجعت إلى حد كبير. كما اشترطت موسكو على الرئيس التركي أردوغان أن يتقدم باعتذار رسمي، إضافة لدفع تعويضات لها حتى تعود العلاقات إلى سابق عهدها، لكن بدوره أظهر أردوغان عدم استعداده لإبداء أي اعتذار معتبراً أن حماية الحدود حق مشروع (1)، إلا أنه تراجع عن موقفه مؤخراً؛ حيث أرسل لأسرة الطيار الروسي الذي قتل، رسالة تعزية واعتذار، اعتبرتها روسيا بمثابة تلبية مطالبها (2)، وبناء عليه سادت أجواء إيجابية على مواقف البلدين بإعادة تنشيط العلاقات، ويدور التساؤل حول دوافع القيادة التركية لتغيير موقفها من حادثة إسقاط الطائرة، وكذلك احتمال إمكانية عودة العلاقات إلى سابق عهدها خصوصاً وأن الطرفين يتباينان في مواقفهما من قضايا رئيسية كالمف السوري، وقضية مكافحة الإرهاب. كما أن زيادة تفعيل العلاقات الذي تسعى إليه تركيا مع إيران (3) قد ينعكس بشكل إيجابي على مستوى النشاط الدبلوماسي بين الأولى وموسكو.

وعلى صعيد آخر، أعلنت الحكومتان التركية والإسرائيلية تطبيع العلاقات بينهما رسمياً بعد قطيعة دامت ستة أعوام. على خلفية اعتراض الجيش الإسرائيلي في عام 2010، على قافلة "أسطول الحرية" البحرية القادمة من تركيا لفك الحصار الإسرائيلي عن غزة آنذاك، وقامت على إثرها قوات إسرائيلية بمهاجمة سفينة "مافي مرمرة" وقتلت 9 أترك، وردت تركيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لكن رئيس وزراء هذه الأخيرة "بنيامين نتنياهو" تقدم باعتذار رسمي لأنقرة على ما حدث لسفينة مرمرة عام 2013، كان بمثابة البداية والتمهيد لعودة العلاقات لشكلها الطبيعي بين الدولتين. ووافقت تل أبيب على مطالب أنقرة في الاتفاق الجديد ومنها دفع تعويضات للمتضررين من حادثة مرمرة، وكذلك السماح للشركات والمنظمات التركية باستئناف عمليات بناء منشآت

(1) انظر تقريراً بعنوان: "أردوغان: يتعين على الجميع احترام حق تركيا في حماية حدودها". وكالة الأناضول، بتاريخ 24-11-2015.

انظر تقريراً بعنوان: "أردوغان لـ CNN: تركيا لن تعتذر لموسكو على إسقاط الطائرة الروسية وبوتين ارتكب خطأ كبيراً". سي إن إن، بتاريخ 26-11-2015.

(2) انظر تقريراً بعنوان: "أردوغان يعتذر لبوتين على مقتل الطيار الروسي في أجواء سوريا". روسيا اليوم، بتاريخ 27-6-2016.

(3) انظر تقريراً بعنوان: "إيران ترحب بتطبيع العلاقات التركية الروسية". وكالة الأناضول، بتاريخ 30-6-2016.

إنسانية تساهم في تخديم قطاع غزة (4). هذا التطبيع في العلاقات الذي توصلت إليه تركيا، قد يتناقض بشكل غير مباشر مع خطوة تنشيطها مع إيران لكن قد لا يكون ذلك عملياً إذا حافظت تركيا على توازن المصالح في دبلوماسيتها مع كل من إيران وإسرائيل وكذلك مصر التي يبدو أنه سيكون استعادة العلاقات معها بالنسبة لتركيا خطوة هامة في مسار العلاقة الإسرائيلية التركية (5).

وبالنسبة لسياسية تركيا تجاه الملف السوري وارتباطها مع المرحلة الجديدة للدبلوماسية الخارجية، فمن المتوقع أن تلعب التوازنات والشراكات الجديدة التي تقوم تركيا ببنائها، دوراً في الانعكاس على تعاطي أنقرة مع الأزمة السورية بشكل أو بآخر، ويبقى التساؤل حول فاعلية سياسة أنقرة الخارجية في الوقت الحالي، بدرء المخاطر المهددة لأمنها القومي من جهة سوريا، وكذلك الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في ملف الأزمة السورية.

منحى الانعكاس على سياسة تركيا الخارجية بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل:

يظهر أن القيادة التركية تحاول المضي قدماً في علاقاتها مع إسرائيل عبر تطبيعها؛ لما تراه أنه خطوة هامة في هذه المرحلة نحو تحقيق مكاسب ودرء مخاطر محتملة تتخوف منها أنقرة وفق ما يلي:

سياسياً: لم يتم تطبيع العلاقات بين الجانبين بشكل مفاجئ، بل دارت عدة نقاشات بينهما منذ أن تقدم بنيامين نتنياهو بالاعتذار عن الحادث عام 2013، وقد أحرزت هذه المباحثات تقدماً أوصل البلدين إلى الإعلان عن تطبيع العلاقات بشكل رسمي، وجاءت هذه الخطوة في الوقت الذي فقدت فيه أنقرة شريكاً استراتيجياً لها في منطقة الشرق الأوسط، والذي كان الممكن أن تستثمر أنقرة شراكتها معه إزاء عدة قضايا ومنها القضية السورية، كما أن تنشيط العلاقات مع إسرائيل سينعكس على شراكة تركيا مع الولايات المتحدة إيجابياً، خصوصاً وأنها مرت بالمرحلة الأخيرة بفترة تباينات بين سياسية البلدين، ومثاله المعارضة الأمريكية لمطالب تركيا بإنشاء منطقة آمنة على الحدود مع سوريا (6)، لذلك فإن النشاط الدبلوماسي مع إسرائيل ستعتبره واشنطن بداية صياغة جديدة للسياسة التركية إزاء الشرق الأوسط، بالشكل الذي لا يتعارض إلى حد كبير مع المصالح الأمريكية هذا من طرف.

من طرف آخر، من شأن عود العلاقات بين البلدين أن تعطي مزيداً من الفاعلية لمسار الشراكة بين أنقرة وروسيا؛ باعتبار أن الأخيرة كثفت علاقتها مع إسرائيل وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي بعدة زيارات لموسكو لتنشيط التعاون المشترك بين البلدين، ولذلك من المرجح أن تمنح عودة العلاقات بين إسرائيل وتركيا مزيداً من الثقة للجانب الروسي، حول نية أنقرة بعودة العلاقات

(4) انظر تقريراً بعنوان: "أنقرة وتل أبيب تعلنان تطبيع العلاقات رسمياً بينهما". روسيا اليوم، بتاريخ 27-6-2016.

(5) انظر تقريراً بعنوان: "يلدريم: نسعى إلى التطبيع مع روسيا ومصر وجيراننا". روسيا اليوم، بتاريخ 28-6-2016.

(6) انظر تقريراً بعنوان: "أمريكا تجدد رفضها لإقامة منطقة آمنة شمالي سوريا". أرنابوز، بتاريخ 3-5-2016.

معه، والذي ينظر إلى الشراكة مع تركيا على أنها استراتيجية خصوصاً إذا حققت الأخيرة تقدماً في العلاقات مع إيران حليفة روسيا.

أما بالنسبة لموقف تركيا من القضية الفلسطينية، فهي أظهرت تمسكها بمواقفها المساندة للقضية الفلسطينية عبر الشروط التي وضعتها لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وكان أبرزها رفع الحصار عن قطاع غزة، لكن بالمقابل كانت هناك عقبة تحول بين توصل تركيا وإسرائيل لاتفاق التطبيع - قبل إعلانه - وهي دعم الحكومة التركية لحركة حماس الفلسطينية، التي افتتحت مكاتب لها في إسطنبول وغيرها، حيث طالبت إسرائيل بأن تغلق الحكومة التركية مكاتب الحركة في أراضيها، لكن الأخيرة رفضت ذلك مقابل تعهدها بتقليص أنشطة حماس في تركيا ومنعها التخطيط من تركيا لأي عمل مسلح يستهدف إسرائيل، إضافة للطلب من بعض قادة حماس المغادرة لكن بشكل غير معلن كما حدث مع "صالح العاروري" (7).

الحكومة الإسرائيلية استطاعت تثبيط عمل الحركة في تركيا من خلال تطبيع العلاقات مع الأخيرة، وبالرغم من أن حركة حماس أبدت ترحيبها بعودة العلاقات التركية الإسرائيلية (8)، إلا أنها تخشى من أن تسعى تركيا للتضييق عليها شيئاً فشيئاً للخروج من البلاد، وعلى أي حال فإن تل أبيب تدرك أن أنقرة على الأرجح لن تخاطر بالعودة للوراء في اتفاق التطبيع على حساب رعاية حركة حماس ونشاطها على الأراضي التركية.

لا ترتبط علاقة الحكومة التركية بحماس فقط بعودة العلاقات مع إسرائيل، إنما أيضاً بالعلاقات المتوترة مع مصر، والتي تعتبرها الأخيرة أحد الأسباب الرئيسية في حالة الخلاف بينها وبين تركيا، لكن مع عودة العلاقات الإسرائيلية التركية، وإعلان الأخيرة نيتها إعادة بناء التعاون مع القاهرة (9)، من المتوقع أن يكون ذلك سبباً رئيسياً آخرًا للاستغناء أو التضييق من قبل أنقرة على حركة حماس، كما أن تفعيل العلاقات مجدداً مع مصر التي توترت بعد تولي عبد الفتاح السيسي للرئاسة هناك، يعد أمراً هاماً في عملية دفع اتفاق التطبيع مع إسرائيل؛ باعتبار أن القيادة المصرية حالياً تحظى بعلاقات جيدة مع تل أبيب، ويبدو أن الحكومة التركية تدرك هذا؛ لذا أبدت استعدادها لإعادة تفعيل العلاقة مع القاهرة، وإن تم هذا الأمر سيعتبر تعزيزاً للثقة الإسرائيلية باتفاق عودة العلاقات مع تركيا، وقد تلعب تل أبيب أيضاً دور الوساطة بين الجانب المصري والتركي.

ما سبق يشير بشكل أو بآخر، إلى أن تعزيز التعاون وزيادة فاعليته مع إسرائيل، يعد نقطة ارتكاز لأنقرة نحو توجيه علاقاتها الخارجية مجدداً، ورسمها سياسية جديدة للتعامل مع الحلفاء، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، ومن المرجح أن يظهر ذلك بشكل أكبر، حين المضي قدماً في مسار تطور العلاقات مع روسيا على وجه التحديد.

(7) انظر تقريراً بعنوان: "إسرائيل تتراجع عن شرط إغلاق مكاتب حماس في إسطنبول لتطبيع العلاقات مع تركيا". صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 3-6-2016.

انظر الرابط: <http://goo.gl/HBE7nx>

(8) انظر تقريراً بعنوان: "حماس تشكر تركيا والرئيس أردوغان حيال الجهود المبذولة لرفع الحصار عن غزة". ترك برس، بتاريخ 28-6-2016.

(9) انظر المرجع رقم (5).

عسكرياً: قبل توتر العلاقات بين إسرائيل وتركيا، كان التعاون على الصعيد العسكري بينهما في تقدم مستمر، آنذاك بلغت المعاهدات الموقعة بين الطرفين 60 معاهدة للتعاون المشترك في قضايا الأمن والعسكر في عام 2010، وكان من بينها صفقات أسلحة وخدمات ستباع لتركيا من قبل تل أبيب⁽¹⁰⁾، ولم يتوقف التعاون العسكري بينهما حتى في فترة توتر العلاقات لكن تراجع بشكل ملحوظ⁽¹¹⁾. أما حالياً فمن المتوقع أن يتيح الاتفاق المبرم بين الدولتين، مزيداً من التنسيق العسكري بينهما وإعادة تفعيله، وبالنسبة للمصالح التركية في ذلك فإن عودة التنسيق الأمني بين الجانبين سيعزز لدى أنقرة إجراءاتها الأمنية بما يخص مكافحة الإرهاب الذي يضرب تركيا بشدة في الآونة الأخيرة؛ وذلك عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية مع جهاز المخابرات الإسرائيلي الذي يعد قوياً، وقد تشمل المصالح التركية أيضاً تعزيز التعاون العسكري عبر تفعيل مناورات مشتركة بين البلدين، بما يحقق لأنقرة الاستفادة من القدرة العسكرية في العتاد والتكنولوجيا لإسرائيل بالإضافة إلى عقد صفقات تتعلق بشراء الأسلحة وتطويرها بين الجانبين.

من جانب آخر، يمكن أن تستفيد الحكومة التركية من استشارات وخبرات الجيش الإسرائيلي في حماية الحدود الإسرائيلية من تبعات الحرب الدائرة في سوريا؛ كون أنها كذلك تجاور مناطق لتنظيم الدولة الإسلامية من جهة، وللمعارضة المسلحة من جهة أخرى، وكذلك مناطق مع قوات النظام ومن يسانده من قوات حزب الله والمليشيات الإيرانية وغيرها في سوريا، والتي تعتبرها إسرائيل خطراً متصاعداً على حدودها، ولهذا قد تستفيد تركيا من طرق وأساليب حماية إسرائيل لشريطها الحدودي، وهو ما سينعكس لصالح الجيش التركي إذا تم ذلك واستطاعت أنقرة تذليل المخاطر القادمة عبر الحدود السورية، على واقع الصراع مع حزب العمال الكردستاني، وتنظيم الدولة الإسلامية أيضاً.

اقتصادياً: تعتبر العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية، من العلاقات النشطة بين البلدين، فقبل حالة التوتر بينهما ارتفع النشاط الاقتصادي بشكل متزايد بينهما، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في عام 2002، (2.1) مليار دولار، واستمر في النمو بنسبة 14.6% سنوياً، إلى عام 2008. وبالرغم من تصاعد الخلاف بين الجانبين، لم يتأثر النشاط التجاري بينهما وقد بلغ حجم التبادل التجاري في عام 2013، (4.85) مليار دولار، بزيادة قدرها حوالي 39% مع العام الذي قبله؛ "بفضل ازدياد الصادرات الإسرائيلية لتركيا بنسبة 76% وازدياد الاستيراد الإسرائيلي من تركيا بنسبة 13%" آنذاك. في حين ارتفع في العام الذي يليه عام 2014، ليصل إلى (5.7) مليار دولار، أما في العام الماضي فقد تجاوزت (5.5) مليار دولار⁽¹²⁾. ومن المتوقع بعد تقدم العلاقات بين البلدين أن تزداد فاعلية التبادل التجاري بينهما على نطاق أوسع.

(10) انظر تقريراً بعنوان: "60 معاهدة تعاون عسكري بين إسرائيل وتركيا ووفد إسرائيلي يصل إلى أنقرة". صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 19-1-2010.

(11) انظر تقريراً بعنوان: "تعاون عسكري غير مباشر بين تركيا وإسرائيل". الجزيرة نت، بتاريخ 20-2-2013.

(12) محمود سمير الرنتيسي، دراسة بعنوان: "تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب". مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 20-8-2015.

انظر تقريراً بعنوان: "التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا يصل لنزوة جديدة في العام 2014". I24 news عربي، بتاريخ 4-7-2014.

انظر الرابط: <http://goo.gl/XvXC7q>

كما أن من أبرز أوجه النشاط الاقتصادي هو التعاون في مجال الطاقة وتحديداً الغاز، وقد تحدث عن هذا نتينا هو صراحة بقوله "الآن من الممكن توريد الغاز من إسرائيل إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. من دون الاتفاق كان من المستحيل فعل ذلك" (13)، وعملت حكومتا البلدين على التمهيد لهذا المشروع قبل الاتفاق، واعتبرت الحكومة التركية أن استيراد الغاز الإسرائيلي هو بمثابة "صفقة كبيرة"، وتشير بعض المعلومات إلى أن أنقرة ترغب باستهلاك نصف كمية الغاز التي ينتجها حقل لفيتان الإسرائيلي بدءاً من عام 2020 (14). لذلك يأمل الجانبين في إمكانية تحقيق مشروع نقل الغاز إلى تركيا وهو الأمر الذي سيصب في المصلحة الإسرائيلية بأن تورد الغاز إلى أوروبا عبر تركيا، وقد عملت تل أبيب على إنجاح المشروع من خلال إنشاء لجنة ثلاثية تضم دول قبرص اليونانية واليونان وإسرائيل العام الفانت لبحث نقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر قبرص واليونان (15)، ويمكن لإسرائيل حالياً بعد الاتفاق مع تركيا أن توسع مشروع مد أنابيب الغاز ليشمل الأراضي التركية أو ليمر على الأقل عبر قبرص التركية. وبالمقابل سينعكس ذلك على أنقرة بإيجاد سوق استيراد غاز بديل عن الغاز الروسي.

منحى الانعكاس على سياسة تركيا الخارجية بعد عودة العلاقات مع روسيا:

قبيل حادثة إسقاط المقاتلة الروسية سوخوي 24 عبر سلاح الجو التركي في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، كانت العلاقات بين أنقرة وموسكو آيلة لمزيد من الصعود والتطور، سيما في مجالي الطاقة والتجارة، دون أن يؤثر خلاف المواقف السياسية بينهما حول ما يجري في سوريا، إلى عرقلة أو تجميد هذه الجهود. بيد أن إسقاط أنقرة للطائرة الروسية أدى إلى انهيار الشراكة بين البلدين التي يمكن وصفها بالحذرة حينذاك.

ويبدو أن البلدين كانا يتعاملان مع بعضهما وفق مبدأ "تجزئة الخلافات" (16)، بالشكل الذي يحول من أي تأثير على موقفيهما المتباين لما يجري في سوريا، إلا أن انهيار الشراكة الذي حصل، خلف عواقب سلبية على كليهما في جميع مجالات التعاون، وتعدّاه إلى الدخول بحرب وكالة، كانت أنقرة هي المتضرر الأكبر فيها، خصوصاً على صعيد الأمن القومي.

ويمكن ملاحظة التنبه التركي لهذه المخاطر مباشرة عقب إقالة رئيس الوزراء الأسبق "داوود أوغلو"، إذ يمكن اعتبار تطبيع العلاقات الروسية التركية أولى أعمال الحكومة الجديدة التي تولى رئاستها "بن علي يلدريم". فبعد أيام فقط من إقالة "أوغلو"، أعرب نائب رئيس الوزراء "نعمان كورتولموش" عن أسفه لحادثة إسقاط الطائرة (17)، هذا الإعلان الذي جاء في 30 أيار/ مايو

(13) انظر تقريراً بعنوان: "تركيا بوابة الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا". روسيا اليوم، بتاريخ 27-6-2016.

(14) انظر تقريراً بعنوان: "مسئول تركي: أنقرة أهم مستورد للغاز الإسرائيلي". الوفد، بتاريخ 9-5-2016.

(15) انظر تقريراً بعنوان: "إسرائيل واليونان وقبرص تخطط لمشروع غاز مشترك". روسيا اليوم، بتاريخ 29-1-2016.

انظر تقريراً بعنوان: "غاز إسرائيل في أوروبا عبر تركيا". العربي الجديد، بتاريخ 28-6-2016.

(16) تجزئة الخلافات: وهو توصيف أطلقه "سنان أولجن" الدبلوماسي التركي السابق ورئيس مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية (EDAM)، بخصوص العلاقات الروسية التركية، ويراد منه تحييد جميع الخلافات بين البلدين جانباً وتشكيل فرق عمل تخصص الأمور الاقتصادية أو السياسية المتوافق عليها بينهما.

(17) انظر تقريراً بعنوان: "أنقرة: لا توجد بين تركيا وروسيا قضايا لا يمكن حلها". روسيا اليوم، بتاريخ 30-5-2016.

2015، يبدو وكأنه استجابة لدعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي ألمح فيها بإمكانية المصالحة، وذلك خلال زيارته إلى أثينا في 28 أيار/ مايو، حينما قال بينما ارتكبت تركيا جريمة حرب، إلا أن المصالحة ممكنة إن قدمت أنقرة تفسيرات وثيقة وتعويضات عن الهجوم بدلاً من التصريحات الغامضة والعامية. وعليه كان رد كورتولموش بأن "البلدين ليس لديهما مشاكل لا يمكن التغلب عليها".

وقد أعقب ذلك، توجه الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" برسالة إلى نظيره الروسي "فلاديمير بوتين" هنا فيها الشعب الروسي "بيوم روسيا" الذي تم إحياءه في الـ 12 من حزيران/ يونيو الجاري⁽¹⁸⁾، هذه الرسالة التي تعدّ محاولة لإعادة العلاقات لمجاريها، ولم تمض أيام حتى عاد الرئيس التركي بمراسلة نظيره الروسي، لكنه بهذه المرة نزل عند مطالب هذا الأخير من أجل إعادة العلاقات لما كانت عليه، حيث أبدى أسفه عن حادثة إسقاط الطائرة⁽¹⁹⁾، وبناءً عليه جاءت استجابة "بوتين" الذي هاتف "أردوغان"، ومعلنًا بذلك تطبيع العلاقات بين البلدين.

الاقتصاد والطاقة: من المرتقب رفع القيود التجارية والاقتصادية التي فرضتها موسكو على أنقرة، عقب حادثة إسقاط المقاتلة سوخوي 24؛ حيث تأمل تركيا بأن تعود لتستفيد من تطبيع العلاقات مع روسيا بالشكل المعهود الذي كانت عليه سابقاً، خصوصاً وأن استراتيجية تجزئة الخلافات يمكن لها أن تثمر في ظل رغبة من الجانب الروسي الذي يرى بعودة العلاقات مع أنقرة سبيلاً إلى تحقيق استراتيجية اقتصادية واسعة، خصوصاً على صعيد الطاقة.

البيانات الرسمية، أظهرت أن قطاعا السياحة الروسي والتركي تكبدا خسائر كبيرة، حيث انخفض عدد السياح الروس بنسبة 91.8%، فتركيا، تُعتبر روسيا ثاني أكبر مصدر للسياح، من بعد ألمانيا. أما روسيا فتُعتبر تركيا المقصد الأول للسياح ويليهها مصر، بعدما باتت تشكل البديل الأمثل بعد إغلاق بوابة السياحة في هذه الأخيرة؛ بسبب حادثة إسقاط الطائرة المدنية الروسية، نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2015، والتي أدت لمقتل 224 راكباً⁽²⁰⁾. ويولي البلدان أهمية لقطاع السياحة، إذ أنه فور تطبيع العلاقات، تم رفع القيود عن هذا القطاع، كأول الملفات التي تناولها الرئيسان "فلاديمير بوتين" و"رجب طيب أردوغان" خلال مكالمة هاتفية⁽²¹⁾. والشركات الروسية كانت تحاول الضغط على حكومة البلاد من أجل إرجاع العلاقات مع تركيا لسابق عهدها، كونها واجهت مشاكل عديدة، حين البحث عن بدائل لمصر وتركيا، في مقدمتها البعد الجغرافي والأسعار ومحدودية طاقة الاستيعاب⁽²²⁾.

(18) انظر تقريراً بعنوان: "أردوغان لبوتين: أتمنى عودة علاقتنا إلى سابق عهدها". روسيا اليوم، بتاريخ 14-6-2016

(19) انظر تقريراً بعنوان: "أردوغان يعتذر لبوتين على مقتل الطيار الروسي في أجواء سوريا". 27-6-2016.

(20) انظر تقريراً بعنوان: "مقتل 224 راكباً بتحطم طائرة روسية بعد إقلاعها بسيناء". العربية نت، بتاريخ 31-10-2015.

(21) انظر تقريراً بعنوان: "بوتين يوعز برفع قيود السياحة الروسية إلى تركيا". سبوتنيك، بتاريخ 29-6-2016.

(22) انظر تقريراً بعنوان: "شركات السياحة الروسية... خسائر بعد الأزمة مع تركيا". الجزيرة نت، بتاريخ 30-11-2015.

وفي مجال الطاقة، تُعتبر تركيا ثاني أكبر مشتري للغاز الروسي، بعد ألمانيا، حيث كانت تبلغ مشترياتها من الغاز الروسي سنوياً نحو 30 مليار متر مكعب، من أصل 50 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي تشتريها أنقرة سنوياً، أي أن روسيا تلبي نحو 56% من احتياجات تركيا من الوقود الأزرق، وتكمل إيران النسبة بـ 18%، وأذربيجان بنسبة 11%. بينما تتبقى نسبة 15% وهي حصة الغاز الطبيعي المسال LNG من مجمل الغاز المستورد، وهو يأتي بشكل أساسي من الجزائر وقليل من قطر.

وتركيا دأبت بعد قطع العلاقات مع روسيا، بالبحث عن مصدر بديل لتأمين احتياجاتها من الغاز، حيث توجهت لعقد شراكات بهذا الجانب، مع كل من إيران، أذربيجان، العراق، وقطر. إلا أن واقع قدرة إنتاج هذه الدول، وكذلك المشاكل التقنية في محطات استقبال الغاز المسال في تركيا، تنبئ، باستحالة تخلي تركيا عن الغاز الطبيعي الروسي خلال سنة أو أكثر. وبالتالي فإن عملية البحث عن بدائل تحتاج لسنوات طويلة، يتم خلالها بناء شبكة أنابيب جديدة مكلفة. وبالتالي فإن تطبيع العلاقات مع روسيا، جاء ليلبي حاجة البلدين الملحة في مجال الغاز، ورغم ذلك فإن تركيا ستجده في أغلب الظن إلى توفير بدائل عن سوق الغاز الروسي، ولو كان ذلك على المدى البعيد. وتُعتبر تركيا ثاني أكبر زبون الذي يستورد الغاز الطبيعي بعد ألمانيا، حيث تبلغ حصة تركيا 14% من مجمل صادرات الغاز الروسي والتي تقدر بـ 187 بليون متر مكعب. ومن المعلوم أن موسكو تعاني من مشكلة الحصار الاقتصادي الغربي؛ جراء الأزمة الأوكرانية، ومشكلة انخفاض النفط العالمية، ولذلك هي تبحث عن بدائل لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا لتجنب مروره عبر الأراضي الأوكرانية، وكان أحد الخيارات المطروحة، هو بناء خط نقل غاز كبير يمر تحت مياه البحر الأسود إلى تركيا ومن ثم نحو أوروبا، لكن تم تعليق هذا المشروع بسبب توتر العلاقات بعد إسقاط الطائرة، بالإضافة للخلافات التقنية؛ إذ تطالب أنقرة بأن تكون شريكاً بالبيع وليس مجرد اعتبارها أرض عبور. وعقب تطبيع العلاقات بين البلدين، من المتوقع أن يتم استئناف المباحثات حول هذا الخط الذي يدعى "السييل التركي" (23).

وإضافة لهذا المشروع، كانت أنقرة قبيل حادثة إسقاط الطائرة، قد كلفت الشركة الروسية الحكومية "روس أتوم" بدراسة مشروع لبناء 4 مفاعلات نووية قدرة كل منها 1200 ميغاواط ضمن مشروع قيمته 20 مليار دولار، بيد، أنه عُلق جراء الحادثة، ويأتي تطبيع العلاقات، ليفتح الباب مجدداً لاستئناف بناء هذه المفاعلات، والتي من الممكن أن تكون نقلة نوعية في مسار التعاون بين البلدين في حال تم إنجازها.

بالمحصلة، فإن عودة العلاقات بين البلدين، تُظهر مدى احتياج كلٍّ منها للآخر، والتي تمت رغم التوقعات بحصول تصعيد للأزمة بينهما على المدى البعيد؛ نظراً لتداخل الملفات والمشاكل ببعضها البعض، سيما وأن روسيا باشرت عقب تأزم العلاقات

(23) علاء الدين الخطيب، انظر مقالاً بعنوان: "بين روسيا وتركيا: قيصر وسُلطان أم بلايين الدولارات؟". (بتصرف)، بيت السلام السوري، بتاريخ 10-12-2015.

إلى دعم حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، وكذلك وجود مؤشرات لدعمها حزب العمال الكردستاني⁽²⁴⁾. لكن يبدو أن سياسة تجزئة الخلافات صبّت في مصلحة البلدين في آخر المطاف.

الأمن القومي: كان من المتوقع أن تدخل موسكو بحرب وكالة ضد أنقرة، كرد على حادثة إسقاط الطائرة، وبالفعل حدث ذلك على صعيدين، الأول من خلال الدعم الذي قدمته للنظام السوري والمليشيات المقاتلة إلى جانبه، في الساحل السوري؛ حيث أدت كثافة المعارك المسندة جويًا من قبل سلاح الجو الروسي، إلى إخراج مقاتلي المعارضة السورية من معظم جبال الساحل، ما جعل النظام السوري يسيطر على معبر كسب المشترك مع تركيا، ومعظم الشريط الحدودي من جهة محافظة اللاذقية، وهذا الأمر يُشكّل بالنسبة لتركيا خطراً على أمنها القومي ولو كان بنسبة ليست بالكبيرة؛ باعتبار موقفها من النظام السوري مقابل المعارضة السورية⁽²⁵⁾.

وعلى الصعيد الثاني، فقد تعرّض الأمن القومي التركي للخطر الأكبر، وهو الدعم الذي وقّره روسيا لوحدة حماية الشعب والمرأة الكردية، على الشريط الحدودي مع سوريا؛ حيث استطاعت هذه الوحدات تحت مظلة "قوات سوريا الديمقراطية"، السيطرة على معظم الريف الشمالي في محافظة حلب، باستثناء مدينة أعزاز والراعي ومحيطهما الشرقي، كذلك كان الإسناد والدعم الروسي عاملاً مهماً في عبور هذه القوات غرب الفرات، وهو ما تعتبره تركيا "خطأً أحمرًا"، وبالرغم من تصريحات الخارجية الأمريكية بوجود تفاهات مع أنقرة، إلا أن هذه الأخيرة عبّرت عن حذرهما وتخوّفهما من هذه الخطوة.

ويمكن الانتباه أن تركيا بدأت بفتح منافذ التواصل مع الجانب الروسي خلال فترة تقدم الوحدات الكردية، كما يمكن الانتباه أن حديثاً جرى حول دعم روسيا لحزب العمال الكردستاني في تركيا، وما قد يُشكّله هذه الدعم على أمنها القومي، وبالتالي يمكن الاعتقاد أن تطبيع العلاقات سيلقي بظلاله على هذا الجانب، باعتبار أن أنقرة بدأت تشعر بخطورة التصعيد من الجانب الروسي.

بالمجمل، يبدو أن انعكاساً سيطراً على سياسة تركيا الخارجية بعد عودة العلاقات مع روسيا، خصوصاً جزاء التداخل الكبير في الملفات، والتي لم يتم تحييتها جانباً، من قبل روسيا. وعليه فإن المرحلة المقبلة سيظهر فيها تحسن في طبيعة الأمن القومي التركي داخلياً وخارجياً، هذا عدى عن التحسن الذي سيلقاه الجانب الاقتصادي لكليهما. ومن جانب آخر، من المفترض أن يحصل تعاون بين البلدين لملاحقة المقاتلين الروس المنضوين بصفوف تنظيم الدولة الإسلامية؛ لا سيما وأن هناك عدداً كبيراً تم رصدتهم داخل الأراضي التركية مؤخراً، منهم أولئك الذين نفذوا الهجوم على مطار أتاتورك الدولي في إسطنبول.

(24) أندرو جيه تابلر وسونر چاغايتاي، انظر مقالاً بعنوان: "حزب العمال الكردستاني قد يشعل تصعيداً عسكرياً بين تركيا وروسيا". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بتاريخ 2016-5-25.

(25) انظر تقريراً بعنوان: "معركة الساحل: بين حرب الوكالة الروسية التركية وتثبيت نقاط الاشتباك". مركز أسبار للدراسات والبحوث، بتاريخ 2016-2-21.

خلاصة: التحول المتوقع في التعاطي مع الملف السوري

يبدو أن الحكومة التركية الجديدة التي يتزعمها "بن علي يلدريم"، بدأت تتحو باتجاه تطبيق سياسة "صفر مشاكل" (26)، وتتماهي معها مع الدول التي تختلف معها في المواقف، خصوصاً بالملف السوري، أكثر من أي وقت مضى، فقد كانت حكومة رئيس الوزراء السابق "أحمد داوود أوغلو"، تحاول جعل مبدأ تجزئة الخلافات مقدماً على استراتيجية صفر مشاكل، التي تهدف أصلاً إلى تحقيق مزيد من النمو والتطور في ظل أجواء من الاستقرار والأمن تسود حدود تركيا مع الدول المجاورة لها، لكن استعار الحرب في سوريا أعاقت تحقيق ذلك بشكل كلي.

ولتحقيق استراتيجية صفر مشاكل، تحتاج تركيا لفرض مناخ ملائم من الأمان، ويبدو أنها تتجه نحو تحقيق ذلك، ففي الاجتماع الذي عقد بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره التركي مولود تشاويش أوغلو، في منتجع سوتشي الروسي، والذي يعتبر الأول بينهما على هذا المستوى منذ أزمة إسقاط الطائرة، ركّز الجانبان على ضرورة فرض تسوية للملف السوري. ومع أن هذا الأخير لا يمكن اختصاره بخطوات أنقرة وموسكو، إلا أن البلدين يعتبران ركيزة في دفع العملية السياسية قدماً وتذليل العوائق أمامها، بما يمهد لتفاهات جديدة ضمن الحد الأدنى داخل المجموعة الدولية لدعم سوريا، وقد سرى حديث مباشرة عقب عودة العلاقات بين الجانبين، حول استئناف مفاوضات الحل السياسي في جنيف.

ويبدو أن الذهاب باتجاه محاربة تنظيم الدولة الإسلامية هو نقطة الالتقاء بخصوص الملف السوري بين روسيا وتركيا، ويمكن ملاحظة هذا الأمر، من خلال اللقاء الذي جمع وزيراً خارجيتهما (27)، وبالنسبة لتركيا تعتبر محاربة التنظيم أولوية إلى جانب حزب العمال الكردستاني؛ خصوصاً بعد تزايد العمليات والأنشطة التي تستهدف منشآت حيوية داخل أراضيها، منسوبة إلى كلا التنظيمين اللذين تصنفهما أنقرة على قوائم الإرهاب.

من المتوقع أن التقاهم بين البلدين في الملف السوري، سوف يسوق إلى تقليص الدعم الروسي المقدم لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا والبحث عن بديل يناسب تركيا من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، فمن المعلوم أن روسيا لم تمارس تدخلاً حاسماً في الأزمة الكردية التركية تاريخياً، وتطور العلاقات الروسية الكردية الذي أتى مؤخراً، كان بغرض الضغط على الحكومة التركية بعد حادثة إسقاط المقاتلة سوخوي 24، وعلى المدى الاستراتيجي ليس من مصلحة روسيا اشتعال بؤرة توتر أخرى على حدودها، أي في تركيا، فأزمات الشيشان وأرمينا وجورجيا وأخيراً أوكرانيا تكفيها. كما أن روسيا تدرك خطورة دعم الملف الكردي على صعيد تأثير حلفائها الاستراتيجيين، والذين يأتي في مقدمتهم إيران بعد الصين (28).

(26) صفر مشاكل: وهي نظرية أطلقها رئيس الوزراء التركي السابق "داوود أوغلو"، وتعتمد على تحقيق التوازن بين السياسة الخارجية القائمة على المبادئ وتحقيق المصالح الوطنية. انظر رابط وزارة الخارجية التركية <http://goo.gl/JIHtRV>

(27) انظر تقريراً بعنوان: "روسيا وتركيا تدرسان التنسيق بالملف السوري". الجزيرة نت، بتاريخ 1-7-2016.

(28) علاء الدين الخطيب، انظر مقالاً بعنوان: "الأحجية التركية الروسية". (بتصرف)، بيت السلام السوري، بتاريخ 4-3-2016.

وبالعودة إلى التوجه السياسي التركي في العلاقات مع دول الجوار، يمكن التوقع بأن تحقيق هذه الخطوات بالشراكة مع روسيا وكذلك إسرائيل ستصب بصالح تذليل المخاطر عن الأمن القومي التركي، وهي خطوة مهمة في تحقيق جوّ من السلام، أي "صفر مشاكل"، لكن بطبيعة الحال تدرك أنقرة عدم وجود رغبة ليس فقط لدى روسيا بل لدى أعضاء آخرين ضمن المجموعة الدولية لدعم سوريا، بالتخلي عن النظام السوري، مثل إيران، وبالتالي الأرجح سيكون هناك نقاش حول مصير الأسد والتفاهم مجدداً حوله، بحيث يتم التخلي عنه مقابل إعادة إنتاج النظام، وهو بحسب توصيف الروس وغيرهم "الحفاظ على الدولة السورية".